وزارة الخارجية والمغتربين

في

الجمهورية العربية السورية

بيان (مسجّل)

للسيد وزير الخارجية والمغتربين

الدكتور فيصل المقداد

أمام الاجتماع الوزاري رفيع المستوى

في افتتاح المؤتمر العالمي لضحايا الإرهاب

8-9 أيلول 2022

في مقر الأمم المتحدة في نيويورك

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2022/9/8

السيد الرئيس،

أُعبِّر بدايةً عن تقديري وشكري العميقين لجهود مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومواظبته على عقد هذه الاجتماعات الهامة التي يجب أن تعكس في نهاية المطاف اهتماماً عملياً ومثمراً من المجتمع الدولي بضحايا الإرهاب الذي لا يزال إلى اليوم يضرب ويُدمِّر، ويُهدِّد الأمن والاستقرار في عالمنا. نجتمع اليوم في هذا المؤتمر تحت عنوان "النهوض بحقوق واحتياجات ضحايا الإرهاب"، وذلك في سبيل تقييم جهودنا وأدائنا ومدى التزامنا بتطبيق القرارات والخطط والاستراتيجيات التي أقرَّتها الأمم المتحدة، للاعتراف بحقوق واحتياجات ضحايا الإرهاب والسعي إلى دعمهم اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، دون تمييزٍ أو انتقائية.

واليوم، فإنني أحدثكم من دمشق، عاصمة الجمهورية العربية السورية، البلد الذي تعرَّض لواحدةٍ من أقسى وأعنف هجمات الإرهاب وأكثرها همجيةً، والتي أدَّت إلى سقوط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى ومشوهين وأصحاب عاهاتٍ مستديمة، وإلى تشريد الملايين، وإلحاق الدمار بمقدرات سورية وبالبنى التحتية والأملاك العامة والخاصة فيها، إلى جانب ضرب الاستقرار المجتمعي وأمن المواطنين ورفاه حياتهم.

لقد خسرت الجمهورية العربية السورية، في حربها على إرهاب تنظيمات "داعش" و"القاعدة" و"جبهة النصرة" الإرهابية وتنظيماتٍ إرهابيةٍ أخرى، حياة عشرات الآلاف من أبنائها، وهي تعاني اليوم من خسائر اقتصادية مريعة لا يمكن لأي دولة في العالم أن تتحمَّلها بشكلٍ منفرد. وعلى الرغم من الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها الأمم المتحدة في مجال مساعدة ضحايا الإرهاب، فإن سورية لم تتلقَّ إلى اليوم أي دعمٍ يُذكر، لا في مجال مكافحة الإرهاب ولا في مجال دعم ضحايا الإرهاب وعائلاتهم ومساعدتهم على استعادة القدرات على الاندماج مجدداً في الحياة. أما الأقسى

من ذلك، فهو أن ضحايا الإرهاب في سورية، بل والشعب السوري بأكمله، يتعرَّض لحصارٍ اقتصاديٍ غير مسبوق، تفرضه حكومات دولٍ، إما ساهمت في دعم الإرهاب أو غضَّت البصر عن داعميه وممولیه.

إنني لا أبالغ إن قلت إن سورية حاربت موجاتٍ قاتلة من الإرهاب العالمي بالنيابة عن العالم بأسره، ودفعت أثماناً غير مسبوقة من طاقاتها البشرية والاقتصادية والاجتماعية. واليوم، فإن القيادة السورية تسعى إلى استثمار وتفعيل برامجها ومواردها الوطنية المستنزفة أصلاً، من أجل مساعدة كل سوريٍ، ولا سيما ضحايا الإرهاب وعائلاتهم، على استعادة الحقوق الأساسية في الحياة والرفاه. ولقد نجحت سورية في خلق شراكةٍ وطنية مثمرة بين مؤسسات الحكومة ومؤسسات ومنظمات المجتمع الأهلي لتوفير ما أمكن من مقومات الصمود والعيش الكريم لضحايا الإرهاب وأسرهم.

إن الشعب السوري الذي صمد وعانى طويلاً من جرائم المجموعات الإرهابية المسلحة، يستحق منكم اليوم الوقوف إلى جانبه ودعم حقوقه في التنمية المستدامة والتعافي المبكر، وفي وضع حدٍ للإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي إخراج القوات الأجنبية غير الشرعية المتواجدة على أرضه، والتي لا تزال تدعم ما بقي من فلول الإرهاب، وتستولي على النفط والغاز والقمح والقطن السوري وتقوم بالإتجار بها وسرقة مداخيلها، وتحرم الشعب السوري منها.

ختاماً، إن احترام وحماية حقوق ضحايا الإرهاب لا بد أن يبدأ بمعالجة الأسباب والعوامل الحقيقية التي أدت إلى انتشار الإرهاب كظاهرةٍ عالمية، وفي مقدمتها الفقر والجوع والاحتلال واستخدام القوة العسكرية، والسكوت عن التطرف، وعدم مواجهة ومحاسبة كل من دعم الإرهاب كسلاحٍ ضد أمن واستقرار ورفاه شعوبنا، لأسباب سياسية وأجندات غير نزيهة. وشكراً.